



أصل عربي

OIC/NY-2013/PAL/REP.

Annex-I

تقرير اجتماع

اللجنة السادسة الخاصة بفلسطين
المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية
الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
(مقر الأمم المتحدة - نيويورك)

27 سبتمبر 2013 م

تقرير اجتماع

اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين

المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(مقر الأمم المتحدة - نيويورك) 27 سبتمبر 2013م

أولاً: عقدت اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 25 سبتمبر 2013 م اجتماعاً برئاسة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً: شارك في الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة وهي:

- جمهورية باكستان الإسلامية.

- جمهورية السنغال.

- جمهورية غينيا.

- دولة فلسطين.

- ماليزيا.

- وبحضور جمهورية مصر العربية

ثالثاً: افتتح الأمين العام الاجتماع بكلمة أكد فيها الموقف الثابت لمنظمة التعاون الإسلامي من قضية فلسطين والقدس الشريف، ودعا إلى تضافر الجهود من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ومساعدة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه في العودة والحرية وتحقيق سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما رحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول فلسطين كدولة مراقبة في الأمم المتحدة.

رابعاً: ألقى وزير الخارجية الفلسطيني كلمة تضمنت شرحاً مستفيضاً حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتضمنت كلمته أيضاً شرحاً للوضع الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية خاصة مدينة القدس الشريف نتيجة استمرار النشاطات الاستيطانية والإجراءات والممارسات الإسرائيلية

غير القانونية والهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة. كما قدم شرحاً حول آخر التطورات المتعلقة بعملية السلام.

خامساً: ساهم أعضاء اللجنة بمداخلات أكدوا فيها وقوف دولهم إلى جانب الحق الفلسطيني ودعمهم للموقف الفلسطيني الثابت وطالبوا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي ومنعها من الاستمرار في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، وكذلك الضغط عليها من أجل وقف جميع النشاطات الاستيطانية والانتهاكات في مدينة القدس وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة.

سادساً: رفعت اللجنة التوصيات التالية إلى الاجتماع التنسيقى لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

1. أكد الاجتماع جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس والنزاع العربي الإسرائيلي.
2. أكد الاجتماع مجدداً مركزية قضية القدس الشريف للأمة الإسلامية، وضرورة المحافظة على طابعها العربي والإسلامي والدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، وجدد إدانته لإسرائيل لما تقوم به من إجراءات غير قانونية وغير شرعية ترمي إلى تغيير وضع المدينة وتركيبها السكانية وطابعها العربي الإسلامي ولا سيما من خلال الممارسات الاستعمارية غير القانونية بما فيها أنشطتها الاستيطانية وبناء جدار الفصل العنصري داخل المدينة وحولها وعزلها عن محيطها الفلسطيني.
3. جدد الاجتماع دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في نيل استقلاله الوطني وممارسة سيادته في إطار دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. ورحب برفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو في الأمم المتحدة.
4. أكد الاجتماع مرة أخرى حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (III) 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948.
5. أكد عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشريف والهادفة إلى ضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها السكانية والجغرافية، وحذر من خطورة الحفريات التي تجريها إسرائيل تحت المسجد الأقصى المبارك. وطالب المجتمع الدولي وتحديدًا مجلس الأمن الدولي ومنظمة اليونسكو بتحمل مسؤولياته في

- إلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي ووضع حد لممارساتها غير القانونية وغير الشرعية في مدينة القدس المحتلة.
6. أدان الاجتماع كذلك وبقوة السياسة والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية من خلال أنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار التوسعي الذي تسبب في مصادرة أراضي وممتلكات الفلسطينيين، وعزل عشرات البلدات والقرى والمدن الفلسطينية.
7. دعا المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في الضغط على إسرائيل لرفع الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، وإزالة الحواجز التي تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتعيق حركة المواطنين.
8. أدان الاجتماع تحدي إسرائيل للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004، وعدم امتثالها لقرار الجمعية العامة رقم ES-15/10 في 20 يوليو 2004، ومواصلتها بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل القدس الشرقية وحولها، ومن ثم دعا الاجتماع مرة أخرى إلى احترام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتنفيذ القرار رقم ES-15/10، ودعا جميع الدول على فرض إجراءات عقابية ضد الكيانات والشركات التي تساهم في بناء الجدار.
9. رحب بقرار الاتحاد الأوروبي باستثناء المستوطنات الإسرائيلية من أي اتفاق مستقبلي مع أي من دول الاتحاد، وعدم تمويل أو تعاون أو تقديم منح دراسية أو منح أبحاث لأي أفراد أو جهات إسرائيلية في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967. ودعا دول العالم إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل منع أي منتج من منتجات المستوطنات الإسرائيلية من دخول أسواقها بموجب الالتزامات التي تفرضها المعاهدات الدولية، ومنع المستوطنين الإسرائيليين من دخول أراضيها، وفرض عقوبات على الشركات والهيئات التي تساهم في بناء الجدار وغيرها من الأعمال غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
10. أكد ضرورة تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين، وضرورة تطبيق مبادئ وقرارات القانون الدولي بما فيها قانون حماية الإنسان وخاصة القرارات المنصوص عليها في معاهدة جنيف والمتعلقة بحماية المدنيين أثناء وقت الحرب، الصادرة في 12 أغسطس / آب 1949.

11. أكد الاجتماع من جديد دعمه للسلام الشامل المستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن أرقام 242 (1967) و 338 (1973) و 1397 (2002) و 1515 (2003) ومبادرة السلام العربية، وكذا المبادئ المتفق عليها والتي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف والأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967.
12. رحب بجهود الإدارة الأمريكية لاستئناف مفاوضات السلام، ودعا المجتمع الدولي واللجنة الرباعية الدولية لبذل الجهود اللازمة من التوقف عن الإجراءات أحادية الجانب بما في ذلك الاستيطان الذي من شأنه تقويض العملية السلمية. وأعرب عن رفضه المطلق للمواقف والإجراءات التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، ويطالب الدول والمنظمات الدولية كافة بعدم الاعتراف أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
13. أعرب عن القلق الشديد من الظروف المأساوية التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، ويطالب المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية بالعمل على فضح الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية في السجون الإسرائيلية، والضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى المحتجزين في سجونها.
14. وأكد استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وتجسيد سيادة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.
15. شدد على الحاجة إلى متابعة التأكد من عدم شمول أوراق الاعتماد الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.
16. جدد مطالبته للدول والمؤسسات والهيئات الدولية بالالتزام بالقرارات الدولية بشأن مدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ويدعوها كذلك إلى

عدم المشاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم أهداف إسرائيل في تكريس احتلالها وضمها للمدينة المقدسة.

17. أدان مسعى إسرائيل تزوير التاريخ في مدينة القدس من خلال زرع قبور يهودية وهمية وإدخال تغييرات مصطنعة على أسوار القدس وتغيير الأسماء الجغرافية للمناطق الواقعة تحت احتلالها، وطالب العالم عدم الإذعان للمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تزوير الواقع الجغرافي للمناطق المحتلة في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

18. أكد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 237 بشأن عودة النازحين الفلسطينيين وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتبارهما ركنين أساسيين من أركان الحل العادل والشامل.

19. أكد المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تأدية مهامها تجاه جميع اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة بهذا الشأن. ودعا الدول الأعضاء في المنظمة إلى دعم وكالة (الأونروا) لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

20. جدد مطالبته للدول الأعضاء بالالتزام بالقرارات الصادرة عن اجتماعات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية الإسلامية الخاصة بقضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي عند التصويت في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

21. قرر تكليف الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاتصالات والتنسيق بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي بين منظمة التعاون الإسلامي وكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والإعراب عن التقدير لمواقف هذه المؤسسات التضامنية ومساندتها لنضال الشعب الفلسطيني العادل.
